**اشكال النظم السياسية في افريقيا :حالات دراسة :نيجيريا-جنوب افريقيا - تنزانيا**

 تحدثنا في الاوراق السابقة عن قارة افريقيا من النواحي الجغرافية والسياسية والاقتصادية واهم التحديات التي واجهتها سابقا والتي كان للاستعمار سببا مباشرا ورئيسيا فيها والتحديات التي تواجهها الان بسبب التطورات والتغيرات التقنية والتكنلوجية والمعلوماتية التي طرأت على عموم المعمورة ومنها افريقيا وختمنا الحديث عن التحولات الديمقراطية والعمليات الانتخابية التي تمر بها كثير من بلاد افريقيا والتي اوجزنا فيها الحديث بان هذه البلدان تتذبذب بين نجاحات جيدة المستوى على مستوى المشاركة الشعبية من جهة والتعامل الحكومي عن طريق توفير الاجواء المناسبة لأجراء الانتخابات وافساح المجال لجميع القوى الحزبية بالمشاركة عن طريق سن قوانين انتخابية تتلاءم مع تلك التوجهات من جهة ثانية وهو امر ادى بالنتيجة الى احداث تطور جيد في عملية التحول الديمقراطي في بعض بلدان القارة التي يمكن ان تكون ركيزة لتطورات مستقبلية تسهم في بناء وانشاء انظمة سياسية تعمل على انتشال القارة من اوضاع التخلف والفقر والمجاعة والامراض والتأخر وانعدام التنمية وهو ما يسعى ويطمح له ابناء القارة ومن زاوية اخرى شخصنا تلكأ وتباطئ تلك الخطوات في بلدان اخرى لا سيما العربية الافريقية منها وبقاءها تتراوح في ميدان اجراءات انتخابات شكلية او لم تفضي الى احداث التغيير المطلوب .

وسنحاول في هذه الاوراق ان نتطرق الى بعض الانظمة السياسية الحاكمة في دول القارة افريقيا من خلال التطرق للنظام النيجيري كنموذج للنظام الرئاسي والنظام الجنوب افريقي كنموذج للنظام البرلماني والنظام التنزاني كنموذج للنظام الشبه رئاسي وبالتتابع .

**اولا / النموذج الرئاسي: نيجيريا وفيها سنتطرق الى المواضيع التالية :**

 1– التاريخ السياسي لنيجيريا والطبيعة المجتمعية.

 2- مراحل التطور السياسي في نيجيريا والتحول الديمقراطي.

 3- التحديات التي تواجهها الدولة والنظام السياسي.

 1**- التاريخ السياسي لنيجيريا والطبيعة المجتمعية**.

تأسست نيجيريا الحديثة عام 1914م بعد ضم كل من نيجيريا الشمالية والجنوبية، واستقلّت عن بريطانيا في الأول من شهر تشرين الأول عام 1960م، وتبنّت النظام الجمهوري في عام 1963م، لكنّها اختارت أن تبقى في رابطة الشعوب البريطانية.

ويعتقد أن أول من سكن ما يعرف الآن بنيجيريا هم شعب "النوك" من العام 500 قبل الميلاد إلى 200 ميلادي، ثم بدأت الشعوب بالمهاجرة إليها، فقد هاجر شعب "البانتو" من وسط وجنوب أفريقيا واختلط بالسودانيين القاطنين فيها، وبعدهم هاجر العديد من الفولانيين والطوارق عبر الصحراء الكبرى واستقرّوا في شمال نيجيريا في مناطق حول الغابات ودلتا نهر النيجر، وقد تنوّعت ثقافات وعادات الشعب النيجيري بتنوّع أعراقه، فقد قُدر عدد المجموعات العرقية في البلاد بـ 250 مجموعة عرقية، ولكن 4 مجموعات رئيسية منها فقط تشكل 60% من السكان، ووصل الإسلام إلى البلاد في القرن الثالث عشر عندما كانت نيجيريا تحت سيطرة إمبراطورية كانم التي حكمت من القرن الحادي عشر حتّى القرن الرابع عشر.

تقع نيجيريا في أقصى غرب إفريقيا، وتطل على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء، ويحدها غرباً دولة بنين، وفي الشمال النيجر، وفي الشرق تشاد والكاميرون، وتطل جنوبا على خليج غينيا

مما سبق نجد أن نيجيريا تقع في فضاء جيوستراتيجي مهم جدا، ويجعل منها موقعها حلقة وصل بين غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى ، وما يعّزز هذا الموقع الجيوستراتيجي لنيجيريا عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .

إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من النفط التي تتوفر عليها نيجيريا، حيث تعدّ من أكبر الدول الإفريقية إنتاجاً للنفط والسادسة على المستوى العالمي، يضاف إلى ما سبق الجهود المهمة التي تبذلها في حل نزاعات البلدان المجاورة لها، سواء من خلال تدخلها العسكري، كما في ليبيريا (1991م)، في إطار قوات اﻹيكواس، أو من خلال إرسال جنود لحفظ السلام، كما هو الحال إبان الحرب الأهلية التي عرفتها سيراليون في (1998م)، كل ذلك جعل البلد قوة إقليمية مهمة على صعيد القارة . 

**طبيعة المجتمع النيجيري :**

نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها 173,60 مليون نسمة طبقاً لإحصائيات 2014موتتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بسمة التعقيد نتيجة للتعدد العِرقي والإثني والقبلي، حيث تشكل القبيلة الوحدة الأساسية في تركيبته على العموم، ويصاحب ذلك التعدد اللغوي، ومن أبرز هذه القبائل:

 1-قبيلة الهوسا/فولا تبلغ نسبتها 31% من الشعب

2-قبيلة اليوربا تبلغ نسبتها 21%، ويتحدثون لغة اليوربا

3-قبيلة الإيبو تبلغ نسبتها 18%، من مجموع سكان نيجيريا، ويتحدثون لغة اﻹيبو

4- إضافة إلى جماعات عرقية أخرى، مثل: الكانوري، والنوفي، والتيف... وغيرهم

لكن على الرغم من التنوّع والتعدد داخل مجتمع نيجيريا تبقى المجموعات القبلية الثلاث، أي: (الهوسا/فولا، واليوربا، والإيبو)، هي: التي تشكّل غالبية السكان

وتتركز مجموعات (الهوسا/فولا) في الأقاليم الشمالية في ولايات: (سكت، وجمفر، وكتسن، وكانو، وبرونو... إلخ)، وغالبيتهم مسلمون، حيث تقدّر نسبتهم بحوالي 98%.

أما مجموعة اليوربا فتستوطن بكثافة الأقاليم الجنوب الغربية، وينقسمون إلى مسلمين ومسيحيين

ثم قبائل (الإيبو) في الأقاليم الشرقية، وغالبيتهم من المسيحيين

وقد تميّزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي أدت إلى سقوط الآلاف من الضحايا بسبب التنافس على السلطة، أو الاقتتال من أجل الحسابات الاقتصادية، مثلما وقع في الحرب الأهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كل ذلك شكل مصدراً للصراعات والتوترات في بعض الحالات، ويبقى الإسلام هو الغالبية بالرغم من هذا التعدد الديني، حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: 50% من مجموع السكان، ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكلٍ كبير في الأقاليم الجنوبية من نيجيريا، كل ذلك أنتج نمطاً من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية

**ثانيا / مراحل التطور السياسي في نيجيريا والتحول الديمقراطي.**

استقلت نيجيريا عن المستعمر البريطاني في عام 1960م، حيث شكلت جمهورية تقوم على الاتحاد الفيدرالي، ذلك الاتحاد الذي جمع الولايات الثلاث الكبرى، والتي كانت قائمة في عهد السيطرة البريطانية، وهي: ولايات: الشمال والشرق والغرب، وإن كان في كل إقليم جماعة عرقية تشكّل الأغلبية وتهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود جماعات وأعراق أخرى متباينة إثنيّاً وعرقيّا.

ومثلما هو الحال في غالبية الدول الإفريقية فإن نيجيريا أيضا عرفت صراعات وحروبا بين مكوّناتها العِرقية من أجل الحصول على نفوذ سياسي ومكاسب اقتصادية، مما جعل البلد معرضاً للتقسيم على أساس القبلية والجهوية، وتمثل ذلك في إعلان دولة (إيبو) جمهورية بمنطقة: (يافرا) في وسط وجنوب نيجيريا، في أيام حرب (يافرا) التي استمرت ما بين 1967 و 1970م، قبل أن تتمكن القوات العسكرية من ضبط المنطقة واسترجاعها.

وقد أدت هذه الأحداث، الناتجة من عدم القدرة على اقتسام السلطة والثروة بطرق سلمية، إلى رفع **عدد الأقاليم لتبلغ اثني عشر إقليما**فيدراليا في سنة 1967م، تتمتع بصلاحيات واسعة، تمكّنها من تحقيق نوعٍ من الاستقلالية تحت وصاية السلطة المركزية للبلد، والتي يقودها رئيس السلطة التنفيذية، مع وزراء الفيدرالية وبرلمانٍ فيدراليٍّ يتكون من مجلس الشيوخ والنواب، وعدد الأقاليم الفيدرالية بلغ حاليّاً ستةً وثلاثين إقليماً، وتتم إدارة شؤون هذه الأقاليم من قِبل حكومات محلية، إضافة إلى السلطة التشريعية المكوّنة من مجلس النواب في الولاية

**نظام الحكم في دولة نيجيريا**

تعد نيجيريا جمهورية فيدرالية نظام الحكم فيها رئاسي، وتتكون من ثلاث طبقات حكومية أعلاها الوطنية التي يمثّلها مجلس الأعيان، ومجلس النواب، والسلطة قضائية، وثانيها التقسيمات الإدارية أو الولايات وهي 36 ولاية، وثالثها محلية حيث إن كل ولاية تتكون من عدة حكومات محلية، ومدة الدورة الرئاسية الواحدة ودورة النواب والأعيان هي 4 سنوات لكل دورة، ويضم مجلس الوزراء ممثلين من جميع الولايات، ويمثل المجلس الوطني 109 عضو في مجلس الأعيان و360 عضواً في مجلس النواب، ويعتمد عدد مقاعد كل ولاية على عدد سكانها، ويسمح بانتخاب أعضاء المجلس الوطني من نواب وأعيان لدورتين كأقصى حد، أما المجلس القضائي على مستوى الدولة فيتكون من المحكمة العليا التي يعيّن أعضاؤها من قِبل الرئيس بموافقة مجلس الأعيان، إضافة إلى محكمة الاستئناف، والمحكمة الفيدرالية العليا، كما يتكوّن المجلس القضائي على مستوى الولاية من محاكم عليا، ومحاكم شرعية، وأخرى عرفية.

اما الدستور الحالي لنيجيريا هو التعديل الرابع منذ استقلالها، وقد أصبح تحت التنفيذ منذ 29 من شهر أيّار عام 1999م، وهو معتمد ومستوحى من الدستور الأمريكي الذي يقوم على تقسيم السلطة بين الجهات الحاكمة ووجود هيئة تشريعية منتخبة وسلطة قضائية مستقلة، ومع كون الدستور ينص على الحرية الشخصية وأن الدولة علمانية، لكنه يسمح للمسلمين باتباع قوانين التشريع الإسلامي .

**التطورات السياسية في نيجيريا:**

**أولاً: مرحلة الحكم العسكري:**

شهدت نيجيريا في تاريخها خمسة انقلابات عسكرية، وبعض المحاولات الانقلابية كان آخرها في ديسمبر 1997م ضد الرئيس السابق( ساني اباتشا).

ويمكن أن نقسّم مرحلة استحواذ العسكر على السلطة وحكمه للبلاد إلى مرحلتين، هما:

**المرحلة الأولى:** امتدت ما بين سنتي: (1966م و 1979م)، حيث تم الانقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قِبل ضباط (الإيبو) بقيادة (ارونسي)، وقد دفع المسلمون في نيجيريا ثمنا باهظا أثناء تلك التطورات السياسية، حيث قُتل العديد من زعمائهم الشماليين، من بينهم الزعيم الحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وأبو بكر تافوا باعليوه رئيس الحكومة الاتحادية، وأدت تلك الأوضاع السياسية أيضاً إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى ست ولايات عام 1976م.

**المرحلة الثانية**: بدأت - هي الأخرى - في أواخر ديسمبر 1983م، من خلال انقلابٍ عسكري قاده محمد بخاري، ليضع حداً من جديد لمرحلة الحكم المدني، وتم إسقاط الجمهورية الثانية، واستمرت مرحلة الحكم العسكري الثانية من خلال تعاقب الضباط على السلطة بالانقلابات إلى سنة 1999م، وشهدت هذه المرحلة ازدهار الزراعة، والتنقيب عن النفط، وكثرة الاستثمارات، وبخاصة الأجنبية منها، ما جعل من مدينة (لاغوس) (هي العاصمة الاقتصادية حاليا) من أبرز العواصم الاقتصادية في القارة الإفريقية وأهمها.

**ثانيا: مرحلة الانتقال الديمقراطي:**

بدأت هذه المرحلة في عام 1999م، أي: عند وصول الرئيس (أوليسغونأو باسانجون) (من اليوربا) إلى السلطة عبر انتخابات تعددية، زرعت الآمال لدى الشعب النيجيري في تحقيق الاستقرار السياسي والبدء في التنمية الاقتصادية والسياسية، بعد أن كاد البلد يسير إلى الهاوية نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية، كما أن الضغوط الدولية التي مورست على نيجيريا - آنذاك - كان لها الأثر البالغ في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

وقد توجت هذه المرحلة بإصلاحات مهمة، حيث استطاع خلالها الرئيس (أوليسغونأوباسانجون) أن يضع دستوراً جديداً للبلاد، دخل حيز التنفيذ في الحادي والثلاثين من آيار / مايو 1999م، قسم هذا الدستور السلطات في البلد إلى: سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، إضافة إلى الحكومات المحلية الفيدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور.

ولعل أبرز النقاشات التي شكلت جدلاً واسعاً - في هذه المرحلة بين المسلمين والمسيحيين - هي: مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل كامل، خصوصاً في الأقاليم الشمالية ذات الأغلبية المسلمة، وكان ذلك من بين مطالب الشماليين، ولقيت رفضاً من التيارات السياسية الجنوبية ذات الأغلبية المسيحية، وقد أثار ذلك النقاش عدة قضايا، منها: علاقة الدين والدولة في نيجيريا.

وكان أيضاً من بين الأولويات التي ركّز عليها الرئيس (أوليسغونأوباسانجون) - عند وصوله إلى السلطة في تلك المرحلة - ضبط المؤسسة العسكرية لتحجيم قدرتها على التدخل في الحياة السياسية، من خلال بعض الإجراءات، التي قام بها في ذلك الوقت، ومنها:

- إحالة مائة وخمسين من كبار الجنرالات إلى التقاعد الإجباري المبكر للحد من قدرتهم على ممارسة القوة بغية التغيير السياسي.

- خفض المخصصات المحددة للمؤسسة العسكرية بنسبة 40%.

- إعادة النظر في وضعية القوات المسلحة الموجودة في الخارج، حيث أصبح ذلك مكلّفاً لميزانية الدولة مبالغ كبيرة.

وبالفعل مكنت هذه الإجراءات - التي اتخذها الرئيس - من إبعاد المؤسسة العسكرية من الحكم، لكن بقيت أمامه العديد من القضايا والتحديات التي لم يتمكن من معالجتها، كالنعرات الطائفية والعرقية والدينية، والتي كانت تتصاعد - آنذاك - يوماً بعد يوم، ما أثّر سلباً في الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد.

**ثالثا:التحديات التي تواجهها الدولة والنظام السياسي**.

من أخطر الأزمات التي شهدتها نيجيريا اندلاع الحرب الأهلية، أو ما عُرف بحرب بيافرا سنة 1967م، وما تلاها من أزمات، كأزمة (دلتا النيجر) التي انفجرت بصراعٍ حول استغلال الخيرات النفطية التي تختزنها هذه المنطقة، ولم تتوقف أزمات نيجيريا السياسية عند هذا الحد، بل زادت تأجيجاً بتنامي قوة بعض الجماعات الإسلامية كجماعة (بوكوحرام) التي دخلت في مواجهات عنيفة مع السلطة في نيجيريا، وهو ما سنحاول ايضاحه الان:

**أولاً: الحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافرا) عام 1967م:**

تصنف حرب بيافرا، أو ما يعرف باسم: (الحرب الأهلية النيجيرية)، من الأزمات العصيبة التي عرفتها نيجيريا في وقتٍ مبكرٍ من تاريخ الاستقلال عن المستعمر البريطاني في 1960م، وشكّلت حرب بيافرا تمهيداً لسلسلة من الأزمات رافقت مسار الدولة في تاريخها السياسي، وقد استمرت هذه الحرب حوالي ثلاث سنوات، من عام: 1967م وحتى: 1970م، وهو تاريخ سيطرة الحكومة المركزية على الإقليم، وكسر شوكة الانفصاليين الذين اختاروا الأقاليم الجنوب الشرقية (منطقة بيافرا) عاصمة لدولتهم الجديدة، والخاصة بعِرق الإيبو، لكن (جمهورية بيافرا) لم تدم إلا مدة قصيرة، ولم تحظ إلا باعتراف عددٍ قليلٍ من الدول، منها ما هو داخل الجوار الإقليمي – القارة الإفريقية –، ومنها ما هو خارج القارة، وهي: البرتغال، والكيان الصهيوني، وهايتي، والجابون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وزامبيا.

وترجع أسباب التمرد المسلح والحرب في منطقة بيافرا إلى عدة عوامل، منها: التعدد العرقي، والاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا/فولا وبعض من اليوربا والإيبو ذات الغالبية المسيحية، حيث أدى هذا التمايز والاختلاف دوراً كبيراً في زعزعة استقرار الدولة النيجيرية، وعمق الفرقة بين أبنائها، إضافة إلى التركة التي ورثها الشعب النيجيري من المستعمر البريطاني الذي ساهم بدوره في تشتيت البلد من منطلق مبادئه الاستعمارية: (فرق تسد).

وما زاد من حدة الأزمة، والمطالبة بالانفصال وإعلان جمهورية بيافرا، الإجراءات السياسية التي اتبعها قادة الانقلاب الجدد بقيادة: (يعقوب جون)، عندما أصدر مرسوماً في 24 مايو 1966م، سعي من خلاله إلى إنهاء النظام الفيدرالي وتوحيد البلاد.

أما تداعيات الحرب؛ فتمثلت في العدد الكبير من الضحايا، والذي قدر بما بين خمسة إلى عشرة ملايين قتيل، وفي تشريد الأسر، الأمر الذي خلف عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين، غير أن الملاحظ في تلك المرحلة غياب دور منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، ما جعل البعض يرجع ذلك الغياب إلى أسباب عدة، منها: تباين الرؤى والانقسام بين الدول الإفريقية الأعضاء بين مَن يؤيد ويدعم الانفصاليين ومَن يعارض ذلك.

ومن ابرز النتائج التي أعقبت انتهاء أزمة بيافرا:

1 – رغم انتهاء الحرب بفعل قوة سلاح النظام الفيدرالي العسكري الحاكم آنذاك، الا ان مشاعر الكراهية المتبادلة بين قبائل الشرق وقبائل الشمال، ولم تساهم حتى في إيجاد حلول لمشكلات الدولة الفيدرالية على المستويات الاجتماعية منها والثقافية.

2 –اثبتت الحرب ان الحل العسكري لحل التوترات الاجتماعية لا ينجح دائما لحتواء وإنهاء التوترات فلابد من سياسة واقعية للتعاطي مع الإشكالات الوطنية في سعيٍ لدفع التحديات المحدقة بالبلد.

3 –ان الاهتمام بالجانب الاقتصادي ومحاولة انعاشه من قبل الحكومة خصوصا المناطق التي انطلقت منها الحرب (مناطق الإيبو)، اسهم في اعادة سيطرة الدولة على إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة،اذ مكن البلد من أن تصبح القوة الثانية إفريقيا لأنتاج النفط، والسادسة على المستوى العالمي

**ثانياً: أزمة دلتا النيجر (نيجيريا):**

(دلتا نيجيريا) أو (دلتا النيجر): هي أكبر منطقة نفطية في نيجيريا، إذ تنتشر داخل هذه المنطقة التي تقع في جنوب شرق نيجيريا حقول وآبار نفطية، يقدر إنتاجها بنحو 90% من الإنتاج العامّ للبلد، ما جعل هذه الولاية من بين ثلاث ولايات في نيجيريا هي الأكبر من حيث مخزون النفط (هذه الولايات: هي: بيلسا، والأنهار، ودلتا)، ويتميز نفط منطقة (دلتا) بجودته العالية نظراً لخلّوه من الكبريت.وقد عرفت منطقة الدلتا صراعات عنيفة بين الحكومة والسكان المحليين، وبين السكان المحليين والشركات الأجنبية التي تعمل في استخراج البترول في المنطقة، بسبب الفقر والحرمان والهشاشة التي تعانيه المنطقة برغم مواردها الغزيرة من النفط وغيره.

ويرجع السبب في ذلك إلى:

أ- سياسات الحكومة الفيدرالية التي تفتقر إلى عدالة توزيع الثروة بين مناطق الجمهورية الفيدرالية، ومن بينها منطقة دلتا التي عانى سكانها تدني الخدمات بل انعدامها في الغالب.

ب- مساندة الحكومة، ومشاركة الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط في تدمير البيئة، وتهديد صحة السكان في تلك المنطقة.

ج- مصادرة معيشة السكان من خلال القضاء على الثروة الحيوانية والفلاحة نتيجة حرق تلك الشركات الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، وأحياناً عن طريق تسريبات النفط، ورمي نفاياتها دون أخذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة.

كلّ تلك العوامل المتداخلة عجلت بظهور جماعات وحركات مسلحة داخل المنطقة، تبنّت دعوى عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات النفط، والتصدي لتلك الممارسات، غير أن الحكومة النيجيرية اتخذت القمع والعنف ضد تلك الجماعات وسيلتها الأنجع، ما أدى إلى تطور سقف مطالب تلك الجماعات، حيث صارت تطالب بالانفصال، ومن أبرز تلك الجماعات: (حركة تحرير منطقة دلتا) (المسلحة) التي برزت في سنة 2004م.

وقام الجيش النيجيري في سنة 2009م بمقاتلة مختلف هذه الجماعات، لأنها بدأت تشكّل خطراً على الدولة من خلال سيطرتها على أنابيب البترول مما أثر سلباً في إنتاجه، وبالموازاة مع تدخّل الحكومة عسكريّاً في المنطقة قام الرئيس النيجيري آنذاك (عمر يرودوي) بمطالبة المتمردين بتسليم السلاح مقابل العفو عنهم. وهو ما أدى إنهاء تلك الأزمة، وإلقاء الجماعات لسلاحها.

**ثالثاً: صراع جماعة بوكوحرام مع السلطة:**

تعدّ جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المعروفة باسم: (بوكوحرام) من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع مع الحكومة في نيجيريا، ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجماعة إلى عام 2002م على يد زعيمها محمد يوسف، وتتشكل غالبية أعضاء جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) من طلبة المدارس التقليدية والمحاضر، وتتخذ من الأقاليم الشمالية في نيجيريا حاضنة لها.

وتهدف جماعة بوكوحرام إلى تغيير النظام العلماني في نيجيريا، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في مناطق الدولة كافة، حتى تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية، وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث تصفها بالكافرة، وترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية.

وتتمثل مبادئ جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) فيما يأتي:

- تحريم الديمقراطية جملةً وتفصيلاً، واعتبارها كفرا، لأنها تتعارض مع الإسلام- حسب فهمهم-.

- اعتقاد الجماعة بأنهم الفرقة الناجية (بسبب إحياء الجهاد).

- تحريم التعليم النظامي في مراحل الدراسة، بدءاً من الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية.

 وتتقاطع الجماعة في التوجّه والإيديولوجية نفسها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتلقى تبرعات من بعض المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون الجماعة لأغراض سياسية.وترتكز هجمات الجماعة في غالب الأحيان في الولايات الشمالية من نيجيريا، كولايات: (بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي)، وتستهدف بالأساس ثلاثة عناصر: قوات الأمن، والنصارى، والوشاة بهم.وعلى الرغم من الآراء المتضاربة حول (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد)يبقى من الواضح أنّ تلك الجماعة لها تأثيرٌ بشكلٍ قوي في نيجيريا، وفي المنطقة كلها.